

خطاب كاثرين مارشي - أول - مؤتمر بروكسل السادس - حلقة نقاش على المستوى الوزاري

10 أيار/مايو 2022

أصحاب المعالي، السيدات والسادة

اعترف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والدول الأخرى المشاركة في مؤتمرات بروكسل السابقة بأهمية المساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة في سوريا. إن الدعوة للانضمام إليكم اليوم تعزز هذا الموقف. وهي تسلّم بأن العدالة، بجميع أشكالها، لبنة أساسية في العمل من أجل السلام المستدام.

وهنا، في بروكسل، الهدف هو مواصلة دعم الشعب السوري في سوريا والمنطقة وحشد الدعم لحل سياسي شامل وموثوق به للصراع. وبعد أكثر من 11 عاماً من العنف المدمر والمعاناة، لم تُلبَّ احتياجات الشعب السوري بعد. ولكن السلام لا يمكن أن يبني على الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة. وبدون مساءلة محايدة، يصبح أي حوار حول سوريا المستقبل بلا معنى. إن تغشي الإفلات من العقاب على هذه الجرائم ليس مأساة لضحايا هذا الصراع والناجين منه فحسب، بل للجميع. إن سابقة الوحشية والانتهاكات التي لا رادع لها في سوريا تنتطوي على مخاطر بأن تصبح القاعدة للسلوك في الصراعات في جميع أنحاء العالم.

لقد شهدنا بعض التطورات القضائية الهامة بقيادة الجهات الأوروبية الفاعلة في مجال العدالة بدعم من وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروبجست). وقد صدرت أحكام تاريخية في ألمانيا. وهي أحكام تثبت أن الجرائم ضد الإنسانية ارتكبت كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين من قبل الدولة السورية، وأن الجرائم ضد اليزيديين ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية. ويتزايد عدد الأفراد الذين قدموا إلى العدالة على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مرتكبة في سوريا، بما يشمل جهات فاعلة حكومية وغير حكومية، بما في ذلك أعضاء الجماعات الإرهابية والمقاتلين الأجانب. ومنذ عام 2016، صدر أكثر من 35 حكماً متعلقاً بارتكاب مثل هذه الجرائم في ألمانيا وهنغاريا والسويد وهولندا. وهناك العديد من التحقيقات الجارية في عدد متزايد من الدول، وصدرت مذكرات

اعتقال دولية ضد كبار المسؤولين السوريين في فرنسا وألمانيا. وتتعاون وحدات جرائم الحرب مع بعضها البعض، بما في ذلك في أفرقة تحقيق مشتركة. ولا تزال جهود المساءلة الأخرى جارية، بما في ذلك العملية التي بدأتها هولندا وكندا على أساس اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التعذيب. ونتوقع في حزيران/يونيه نشر دراسة بتكليف من الجمعية العامة عن كيفية تعزيز الجهود الرامية إلى توضيح مصير وأماكن وجود المفقودين في سوريا وتقديم الدعم لأسرهم. وستقدم هذه الدراسة استجابات ملموسة لمطالبهم المشروعة الملحة.

وبينما تواصل الجهات الفاعلة في مجال العدالة جهودها، فإنها تعتمد بشكل متزايد على مساعدة الآلية التي أنشأتها الجمعية العامة في عام 2016 وينظر إليها كجهة ميسرة للعدالة، في الوقت الحالي وفي المستقبل، فيما يخص الجرائم الأساسية المرتكبة في سوريا. وحتى الآن، تلقينا 190 طلبا للمساعدة من 14 سلطة قضائية مختصة. وقد دعمنا أكثر من مائة تحقيق من خلال تبادل المعلومات و/أو والأدلة و/أو المنتجات التحليلية.

وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لأن الإفلات من العقاب على العديد من الجرائم الدولية المبلغ عنها في سوريا لا زال سائداً ولا تزال العدالة الشاملة بعيدة المنال - في الوقت الحالي. إننا بحاجة إلى توسيع نطاق المسارات القضائية المتاحة، بما في ذلك السبل التي تسمح بتقديم أكثر المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة. وتتخذ الآلية خطوات ملموسة لدعم هذه السبل المستقبلية، وأود أن أقدم للوزراء وغيرهم من ممثلي الدول خمسة إجراءات قد ينظرون في الالتزام بها:

- تكرار الدعوة إلى إحالة الوضع السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية واستكشاف الفرص المتاحة لتوسيع نطاق السبل القضائية المتاحة؛
- إزالة العقبات التي تمنع الجهات الفاعلة الوطنية في مجال العدالة من التحقيق في الجرائم الدولية الأساسية في سوريا، وزيادة قدرات وحدات جرائم الحرب القائمة على مقاضاة مثل هذه الجرائم، بما في ذلك عن طريق توجيه اتهامات تراكمية أو بدلا من التهم المرتبطة بالإرهاب؛
- النظر في الانضمام إلى أفرقة التحقيق المشتركة القائمة أو إنشاء أفرقة جديدة؛
- الإدلاء ببيانات واضحة، بما في ذلك اليوم، دعما للمساءلة؛
- التعاون مباشرة مع كيانات مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة من خلال توفير المعلومات والمساعدة التشغيلية والدعم المالي المستدام والاستمرار في دعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري التي توثق الجرائم أو تدافع عن حقوق الضحايا والناجين؛

وسيساعد الالتزام بهذه الإجراءات على تمهيد الطريق لتحقيق عدالة محايدة وشاملة وجامعة لسوريا. إن هذه ليست مسألة سياسة، بل هي ضرورة لأي عمليات تهدف إلى تحقيق سلام مستدام، بدونه سنظل نرى المزيد من الصراعات والمآسي تتكشف، وسنعود بلا شك لمناقشة نفس التحديات لسنوات قادمة.